

## في لغة الحوار السائدة بين الرأسماليات

حقل تجارب لصناعاتهم العسكرية، ومختبرات لدراسات علماء الغرب النفسية والعصية.

إن ما تم ذكره إضافة إلى قضايا أخرى نناقشها لاحقاً، يندرج في إطار الحوار الرأسمالي خارج الأطر الجغرافية للدول الكبرى، والحوار وفق منظورنا، يمكن أن يأخذ أبعاداً ومستويات وأشكالاً شديدة الهمجية والبربرية. لكن الثابت أن جميعها يميل إلى توظيفنا نحن العرب، كأدوات في حواراتهم الدموية العابرة للزمن والجغرافيا. وذلك بهدف تعميق نهب ثرواتنا وفرض شروط الهيمنة، وأيضاً تدمير تاريخنا وملاحح حضارتنا الموعلة في الزمن. وجميعها يتجلى في كونه تعبيراً عن آليات وعدة اشتغال رأس المال العابر للحدود والجنسية، فلغة القوة العسكرية ذات البعد السياسي الإمبريالي باتت أساس التواصل الرأسمالي خارج حدود الدول الكبرى. والسبيل الوحيد لتحقيق المكاسب والنفوذ والهيمنة.

إن تحويل سوريا وبلاد عربية أخرى، إلى مسرح للصراع والحروب، يكشف عن البُعد الإمبريالي للحكومات الرأسمالية. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الصراع على تقاسم مناطق النفوذ والسيطرة، والاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار. وكل ذلك يتموضع في الإطار الإمبريالي. ما يعني إصرار الدول المتصارعة على إضعاف الدولة الكيانية وتطويقها أو فترلتها. يضاف إلى ذلك سلبها السيادة الاقتصادية ومنعها من تطوير مواردها الطبيعية والبشرية، وإلغاء أي دور تنموي أو اجتماعي للدولة. وجميعها يؤسس لمزيد من التوتر السياسي وأيضاً الحروب.

وبناءً على المعطيات الذّالة على أن إثارة الحروب، والاستثمار فيها، وأيضاً إدارتها، تشكل مدخلاً للاستحواذ على عقود الاستثمار وإعادة الإعمار في سوريا والعراق وغير دولة عربية. يمكننا الإشارة إلى أن اشتغال حكومات الدول الرأسمالية الكبرى في إطالة زمن الحرب، يندرج في إطار الفعل الإمبريالي، وترابطه علاقة مباشرة بمصالح الإمبرياليات المتناقضة. وما يجري من تدمير ممنهج لموارد بلداننا، وقواها العاملة، وأيضاً بنيتها التحتية، فإنه يندرج في إطار تحييدنا كشعوب ودول عن سياق الفاعلية السياسية والثقافية والاقتصادية والعمليّة الإنتاجية» أولاً، وإخراجنا من التاريخ ثانياً. وفي سياق رؤيتنا الأنفة، يمكننا القول بأن الحرب وكذلك إعادة الإعمار يشكّلان أحد أدوات المجمع الصناعي. العسكري لبسط نفوذ الشركات الكبرى وأيضاً اللوبيات، ومردّ ذلك ضمان التراكم في دول المركز. وجميعها يستدعي منا نحن الشعوب المقهورة والمستغلّة التمسك بمقاومة مشاريع الهيمنة الرأسمالية بصيغتها الإمبريالية المركزية. ويقودنا ذلك للتساؤل حول إشكالية تفكير بعض النخب السياسية الحاكمة والفكرية التي ما زالت ترى إمكانية في التكيف مع الهيمنة الإمبريالية، وبناء نماذج حداثة تحاكي التجارب الغربية أو تنماهي معها.

ويبرز في سياق الحروب الإمبريالية على أراضيها وبدمائناً. أن ثمة أهدافاً أخرى تتعلق بالصراع من أجل الهيمنة على مصادر الطاقة وطرق واليات تسويقها. والأهم إعادة تشكيل أوضاع دولنا الاقتصادية والسياسية من منظور إعادة إنتاج علاقات التبعية والارتهاق والهيمنة، وضمن إطار تقاسم الثروات والنفوذ على المستوى العالمي. نشير أخيراً إلى أن من أسباب خطورة إعادة إنتاج الأدوار الإقليمية لغير دولة عربية ومنها سوريا والعراق، هو إدراجها في إطار مشروع شرق أوسط جديد يضمن استمرار مصالح واشنطن السياسية والاقتصادية، ومصالح حلفائها الأوروبيين والإقليميين وتحديد إسرائيل. وذلك سينعكس على مآلات حل القضية الفلسطينية سواء كان ذلك على أساس الدولة الواحدة أو الدولتين، أو غير ذلك من احتمالات.

من جانب آخر، تبرز على سطح الحروب الدائرة في بلداننا، مخاطر تحويلنا لعمال أحرار لا نمتلك من خيارات إلا بيع قوة عملنا. وذلك تمهيداً لتحويل دولنا ومجتمعاتنا إلى مجالات مفتوحة للاستثمار، وأدوات لتمكين هيمنة وآليات اشتغال المؤسسات المالية الكبرى، والشركات العابرة للحدود والجنسية. وبطبيعة الحال فإن التحولات المذكورة تؤسس لمنظومات ثقافية وأخلاقية واليات تفكير سياسية مختلفة عن ما هو سائد حالياً. ويتم على قاعدة الحروب الإمبريالية الراهنة، تفكيك مجتمعاتنا وتدميرها، والدفع إلى تحلل المنظومات الأخلاقية والثقافية بشكل خاص، وفق أشكال تناسب اليات وميول رأس المال الاحتكاري والمالي المنحلل من كل القيم الأخلاقية.

\* كاتب سوري

### معتز حيسو \*

ما يجري في سوريا وغير بلد عربي يتجاوز حدود تسليح الفرد، إلى مستويات أخرى وآليات تضمن لأصحاب رؤوس المال تحقيق أعلى معدل من الربح والتراكم. ومعلوماً أن إثارة الحروب وإدارتها، وكذلك الاستثمار فيها، يعود على الدول والشركات الكبرى بمكاسب مالية تفوق تكاليف تمويل الميليشيات بكثير. ويدلل على ذلك ما يحصل في غير بلد عربي من تدمير ممنهج ومدروس. إن أوضاع الحرب في سوريا، العراق، اليمن، وليبيا، تؤكد أن واشنطن ودولاً أخرى، مستعدة لصرف مليارات الدولارات من أجل إطالة أمد الحروب. ولا يتناقض ذلك مع اشتغالها على تحميل بعض الدول الإقليمية، وبشكل خاص الخليجية، تكاليف الحروب الدائرة. وترى الدول والشركات الكبرى، أن تسليح الجماعات والأطراف المتصارعة وتمويلها، ولاحقاً إعادة هيكله الجيوش وتاهيلها في أكثر من دولة، والاستثمار في إعادة الإعمار، سيدرّ عليها أرباحاً يصعب علينا تقديرها.

هذا يعني أن الحروب التي تدور رحاها في الدول العربية، تندرج في إطار آليات اشتغال رأس المال الصناعي والعسكري والخدماتي وأيضاً النقدي. بكلام آخر، إن من أهدافها الرئيسية مضاعفة الربح، وزيادة مركزة رأس المال لصالح الدول الغربية. ويتجاوز ذلك حدود الدول الضالعة في الحروب بشكل مباشر، إلى دول أخرى مثل الصين التي سيكون لها دور سياسي واقتصادي في سوريا، وغيرها من الدول التي تحوّلت لساحات صراع ونزاع. وتندرج مصالح دول أخرى مثل إيران وتركيا والعربية السعودية وقطر... في الإطار ذاته. وجميعها إضافة لموسكو تدخل في سباق مع الزمن لتثبيت مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية. ويكشف عن ذلك حجم التباين والخلاف وحتى التناقض بين الدول المشاركة في حروب الإقليم.

والتناقضات المخفية، وتلك الأخرى التي يتم الإعلان عنها بين الدول المشاركة في حروب المنطقة، تتجاوز حدود الاقتصاد والمال، إلى مستويات أيديولوجية يمارس من خلالها المنافذون في إدارة المعارك عمليات توظيف واستثمار الأوضاع الدينية والعقائدية والمذهبية والطائفية وقضايا أخرى مشابهة، لإبعاد الصراع عن جذوره الحقيقية السياسية منها والاقتصادية. وجميعها عوامل تتعلق بالتناقضات البنوية لرأس المال، وما يتعرض له من أزمات تربطها صلات عميقة

### تحويل سوريا إلى مسرح للحروب يكشف عن البُعد الإمبريالي للحكومات الرأسمالية

بالتناقض الداخلي لتركيبة النظام الرأسمالي الذي يميل منذ عقود إلى تمثيل رأس المال، ومضاعفة حجم التراكم غير المستند إلى الإنتاج المادي. وذلك يشمل الدول الرأسمالية الكلاسيكية، والشركات العابرة للحدود والجنسية، إضافة إلى المؤسسات المالية الكبرى. ما يعني اتساع الفقاعة المالية وازدياد حجمها. ونشير هنا إلى أن مخاطر انفجار الفقاعة المالية، سينعكس بشكل سلبي متباينة على البشرية جمعاء. ويتعلق ذلك بدرجة ارتباط تشكل الفقاعة المالية بالأزمة البنوية لرأس المال المعولم. فالإصرار على معالجة أزمات رأس المال البنوية، بذات الآليات القائمة على الاحتكار والهيمنة ومركزة الربح، يفاقم من درجة الإفقار والاستقطاب على المستوى العالمي. ما يندز بنشوء أزمة عامة وشاملة من أسبابها تمثيل رأس المال واتسام آليات اشتغاله بالتناقض والفوضى والاضطراب وإثارة الحروب. يضاف إلى ذلك، اشتغال المؤسسات المالية العالمية والشركات العملاقة على فرض ميول وسياسات اقتصادية نقدية ومالية تتناقض كلياً مع أي ملح اجتماعي. ويتجلى ذلك بأوضح أشكاله في البلدان الطرفية التابعة اقتصادياً والمترهنة سياسياً للغرب الرأسمالي. وذلك من خلال إخضاعها لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الحرة. وتستخدم الحكومات الرأسمالية وتحديدًا واشنطن لتحقيق أهدافها الموعلة في الرجعية، أحدها ما وصلت إليه ثورة التقانة في مجالات المعلوماتية والاتصالات والإعلام، وأيضاً العلوم التطبيقية في مجال الصناعات العسكرية والجرثومية والبيولوجية. وتكشف الحروب الإمبريالية في بلادنا وعليها، عن تقاطع الصراع على إعادة اقتسام العالم، مع تحويلنا إلى

داخل المؤسسات المنتخبة، مُنعت مجدداً من تنفيذ برنامجها بسبب تعارضه مع توجهات النخبة التقليدية في الولايات المتحدة. بهذا المعنى، فإن الدعوة إلى عزلها مجدداً ليست فقط تعبيراً عن تيار شعبي رافض لاستعادة تقاليد العبودية ورموزها في سياق اندثارها فعلياً، بل هي أيضاً ممانعة. من جانب اليسار تحديداً. لترك هؤلاء يعبرون عن إحباطهم من الهزيمة التي مُنوا بها في الإدارة عبر التمسك بما يعتبرونه «رموزهم التاريخية». وهذا المسار قد يكون مفيداً لمنع التمثل برموز العبودية في كل مرة تقع فيها هزيمة لهذا التيار، لكنه لن يفضي بالضرورة إلى تراجع النزعة الفاشية لدى هؤلاء، بل قد يفاقمهما إذا تبيّن بالفعل أنهم سيحرمون من النظار في الشارع بمعزل عن السبب بعد حرمانهم من تنفيذ مطالبهم إثر وصول ممثلهم الفعلي إلى الرئاسة.

\* كاتب سوري

المسلّحة، لأنها قاومت ولم تسمح لدبابات العدو الصهيوني باجتياح أرض القطاع خمس مزار على الأقل! هذا الأمر يزعج واشنطن وتل أبيب والسعودية والسياسي وسكان القصور في الضفة المحتلة.

ومن جديد نسال: لو كانت القيادة الفلسطينية في رام الله، وأحزاب السلطة التي شاركت في اجتماع اللجنة التنفيذية، حريصة على تاريخ شعبنا ومشاعره وحقوقه، فلماذا تنسى تل الزعتر وهي تعقد اجتماعها في ذكرى المذبحة؟ ولماذا لم تذكر صبورا وشاتيلا والشجاعية من قبل؟

ولماذا لم تقرّر عقد مجلسها الوطني في مخيم جباليا مثلاً، برعاية سلاح المقاومة الفلسطينية، بدل عقده تحت بساطير الاحتلال؟

ولماذا تحرم ملايين اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان حقهم في المشاركة؟ وأخيراً، من قال لهؤلاء القوم إن من يتخلّى عن 78% من فلسطين ويبيع حق العودة يمكن أن ياتمنه الشعب الفلسطيني على القدس ورام الله؟ إن شعبنا لن ياتمنه على كيس رمل فارغ!

هذا بعض ما يجري في ساحتنا الفلسطينية العائرة، من محاولات مستمرة لصهينة الوعي الوطني الفلسطيني على يد الاحتلال والإعلام العربي المتصهين وطبقة البرجوازية الفاشلة والمهزومة في «المناطق» وفي «يهودا والسامرة».

إن الانقسام الفلسطيني اليوم ليس بين حركتي «فتح» و«حماس» فقط. فلقد كان الصراع الفلسطيني الداخلي دائماً ذا جوهر طبقي (سياسي - اجتماعي) بين الباشوات والفلاحين، بين من ذهبوا إلى القصر ومن صعدوا إلى الجبال، بين من يملك ومن لا يملك. وهو كذلك الآن. هذا هو العنوان الحقيقي للتناقض الداخلي الفلسطيني الذي يغلي اليوم في مرجل الواقع الصعب: صراع بين إرادات وخيارات متناقضة، بين نهج المفاوضات العبثية ونهج المقاومة الوطنية.

ويظل السؤال الكبير: من يملك القرار الوطني الفلسطيني؟ المخيم أم القصر؟

هذا هو سؤال الأسئلة الفلسطينية الأكبر، وسوف تحسمه الطبقات الشعبية الفلسطينية لصالحها في المستقبل. فهذه الطبقات كانت ولا تزال مستعدة للبدل والنضال والتضحية في سبيل العودة والتحرير. لكن يبدو أن عليها أولاً ألا تنسى وألا تغفر؛ وأن تستعيد إرادتها وأدواتها وقرارها وسلاحها؛ وأن تلد مرة أخرى غسان كنفاني وناجي العلي؛ وأن تبني بعقولها وقبضاتها المؤسسات القادرة على إدارة الشأن الوطني، التي من رحمها فقط يتولد التجديد الثوري. هذه الجموع الفلسطينية المقهورة هي صاحبة المصلحة في التغيير والتحرير، ولا أحد سواها يدفع الثمن والدم وضريبة الخربة.

\* قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الكونفدرالية في الحرب الأهلية) من مدينة شارلوتسفيل في ولاية فرجينيا لم يكن تعبيراً عن إحباط قاعدته البيضاء، بقدر ما كان انتقالاً للصراع من حيز إلى آخر. فبعد استحالة حسم المعركة لمصلحة ترامب في الحيز السياسي الذي تعبر عنه نزاعات المؤسسة، تسببت حادثة إزالة التمثال في نقلها إلى الحيز الرمزي، حيث لا وجود لمراكز قوى تحتكر التعبير عن معارضة الرئيس، بل ثقة فقط ووضوح في الصراع بين قوى شعبية لكل منها ثقل كبير على الأرض، يمكنه عبر الاحتجاج والتظاهر إظهار ما استطاعت المؤسسة ببراعة قل نظيرها إخفاءه أو طمسه. الفاشية هنا لا تعود - فقط - تعبيراً عن تيار معزول سياسياً واجتماعياً، بل تصبح حاملاً لفتات اجتماعية لم يُسمع لها بالتمثل كما يجب. وحين تمثلت في الإدارة وأصبح لديها وجود فعلي وكبير



عزّة قضية ومسؤولية وطنية وقومية وإنسانية بل تصبح «مشكلة حماس» و«المتطرفين». إن فريق محمود عباس في الحقيقة هو «الممثل الشرعي والوحيد»... لكن ليس للشعب الفلسطيني، بل لمصالح البرجوازية الفلسطينية الملحقة باقتصاد الاحتلال والنظام الأردني وبتروال الأنظمة. وإن سلطة رام الله هي سلطة البرجوازية الفلسطينية الكبيرة التي تديرها «الحكومة» و«الرئيس» و«الوزير».

محمود عباس يريد من شعبنا في عزّة أن يحمده على «نعمته» وعلى حزمة قراراته الأخيرة. ولأن سلوك عباس أمام العدو هو الرضوخ الكامل، فإنه يصاب بالإحباط واليأس حين تصرخ عزّة في وجهه: «لا!» فهو يتوقع أن يصدقه الصيادون والعمال والفقراء والمزارعون، وأن تخرج الجماهير إلى الشارع وهي ترفع صورته. هكذا يريد «الرئيس» أن يرى صورة عزّة: ضحية مهزومة، لا روح فيها ولا كرامة، حبل بالوعي المنصهين!

وجوهر الأمر في كل هذا الحصار هو ترميع الطبقات الشعبية، حاضنة المقاومة